إمكانية استخدام نموذج شارود في تصنيف قروض المصارف التجارية الليبية : دراسة تطبيقية على مصرف الجمهورية

د. مسعود علي محمد عرفه ـ قسم التمويل والمصارف ـ
كلية الاقتصاد بجامعة الزاوية

الملخص :

تهدف الدراسة إلى اختبار قدرة نموذج شارود في تصنيف قروض المصارف التجارية الليبية، وبعد تحليل البيانات المُجمَّعة من التقارير المالية لعينة الدراسة (مصرف الجمهورية) توصَّلت الدراسة لجملة من النتائج لعلَّ أهمها: يمكن استخدام نموذج شارود في تصنيف القروض الممنوحة من قبل المصارف التجارية الليبية، حيث وضع النموذج القروض الممنوحة من قبل مصرف الجمهورية خلال الفترة 2013-2017 ضمن الفئة الثالثة ممَّا يجعلها قروض متوسطة المخاطر، حيث توسَّع مصرف الجمهورية في منح القروض خلال الفترة 2013-2017 مع زيادة في مخصص الديون المشكوك في تحصيلها خلال الفترة نفسها؛ واستنادًا إلى النتائج التي تمَّ التوصُّل إليها توصي الدراسة ببعض التوصيات، لعلَّ أبرزها: يمكن للمصارف التجارية الليبية أن تستخدم نموذج شارود في تصنيف القروض الممنوحة من قبلها، ويمكن ـ أيضًا ـ للمصارف التجارية الليبية أن تستخدم نموذج شارود في تحليل وتقييم مواقف العملاء طالبي القروض، وبالتالي معرفة مدى قدرتهم على تسديد التزاماتهم في تواريخ استحقاقها.

كلمات مفتاحية : نموذج شارود، تصنيف القروض، المصارف التجارية الليبية، مصرف الجمهورية.

The possibility of using Sherrod model in characterizing Libyan commercial banks loans: an Application study on Jumhoria bank

Masood Ali Mohammed Arafa
Assistant Professor, Department of Finance and Banking
Faculty of Economics, Az Zawiya University

Abstract:

The study aims to test the ability of Sherrod model in classifying the Libyan commercial banks loans. Having analyzing the data collected from the financial reports of the sample bank (Jumhoria bank), the study found some

findings, the most important of which are: the Sherrod model could be used to classify loans giving by Libyan commercial banks, where the model placed loans giving by Jumhoria bank during 2013-2017 in third category, which mean that the loans are medium-risk loans, Jumhoria bank expanded the giving loans during 2013-2017 with an increase in the allocation of doubtful debt during the same period. Based on the findings, the study recommends some recommendations, the most important of which are: Libyan commercial banks can use Sherrod model to classify loans granted by them. Libyan commercial banks can also use the Sherrod model to analyze and evaluate the attitudes of loan-seeking customers, thereby knowing how well they can pay their obligations on their due dates.

Keywords: Sherrod model, loan classifying, Libyan commercial banks, Jumhoria bank.

0.1 الإطار العام للدراسة

1.1 مقدمـــــــــــة:

يُعدُّ النشاط الائتماني الركيزة الأساسية للمصارف التجارية، والمُتمثل في إعادة إقراض الودائع بهدف المُساهمة في تمويل الأنشطة الاقتصادية المختلفة، لأجل تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح، كما تُشكِّل محفظة التسهيلات والقروض الائتمانية الجزء الرئيسي من الموجودات المُنتجة للدخل في المصرف، وقد ارتبطت نشأة التحليل المالي والائتماني بالإدارة المالية، كونه أحد الأدوات المهمة لمرحلة التخطيط المالي، وجزء أساسي لمنح الائتمان وازدادت أهميته ـ أيضًاـ للتعقيد الحاصل في عالم الأعمال وشدة المنافسة بين المؤسسات المالية المصرفية، والتقدُّم التكنولوجي الكبير، حيث تواجه المصارف بشكلٍّ عامٍ مجموعة من الاستثمارات محفوفة المخاطر، والتي تهدِّد وجودها واستمرارها ومن أهمها المخاطر المُتعلقة بالقروض والتسهيلات الائتمانية.

2.1 تساؤل الدراســـــة:

تقوم الإدارة المصرفية في الغالب على حماية نفسها من المخاطر الائتمانية التي تتزامن مع عملية منح القروض والتسهيلات الائتمانية، وتحاول جاهدةً التخفيف من مستوى هذه المخاطر، من خلال سعيها لتوفير استثمارات بديلة ومصادر ثانوية قد تلجأ إليها في الحالات التي يعجز فيها العملاء من سداد التزاماتهم، والتصدي للخسائر المُتوقعة ولحماية أموالها وأموال مودعيها، وعلى هذا الأساس فرض واقع الاستثمارات المصرفية على إدارة الائتمان الوقوف على هذه المخاطر وأخذها بعين الاعتبار، من خلال تقييم وتصنيف هذه القروض والتسهيلات وفي فترات منتظمة، للتعرُّف على

مواضع المخاطرة الائتمانية، ففي السابق كانت وما تزال أغلبية المصارف تتبع في تصنيفها للقروض الأساليب التقليدية، والتي من بينها جداول إعمار الديون التي تمثل تحليلاً زمنياً لديون العملاء، وإغفالهم لإتباع الأساليب (الكمية) الحديثة في تصنيف وتقييم القروض والتسهيلات الممنوحة للعملاء، ومن هذا المنطلق يمكن صياغة تساؤل الدراسة كما يلي:

هل يمكن استخدام نموذج Sherrod في تصيف قروض المصارف التجارية الليبية؟

3.1 أهدف الدراسة:

تهدف الدراسة الى اختبار قدرة نموذج Sherrod في تصنيف قروض المصارف التجارية الليبية.

4.1 أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في أنَّ استخدام نموذج Sherrod في تصنيف وتقييم القروض المقدمة من المصارف التجارية الليبية يساعدها على الكشف المبكر على أنَّ هذه القروض يمكن أن تتحوَّل إلى ديون معدومة، وبالتالي تأخذ إدارات هذه المصارف ما يلزم من إجراءات لتفادي الوصول لهذا الوضع، وهذا يُعزِّز قدرة المصارف في أن تحطاط لمخاطر القروض غير الجيدة، وقيام إدارات المصارف التجارية الليبية، بذلك يُسهم في رفع مستوى الشفافية من خلال حجم مخصص الديون المشكوك فيها أو في أسوء الأحوال حجم الديون المعدومة، من جهة أخرى يمنح تصنيف القروض الفرصة لإدارات المصارف التجارية الليبية لمراجعة سياسات الائتمان وسياسات التحصيل باستمرار للاطمئنان على سلامة القروض الممنوحة من قبلها، وضمان سدادها كلها أو القسم الأكبر منها، ووضع مخاطر الائتمان لديها في أقل مستوياتها.

5.1 مجتمع وعينة الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة في المصارف التجارية الليبية، وقد أُختير مصرف الجمهورية ليكون ممثل لهذا المجتمع، ويرجع سبب اختيار هذا المصرف ليكون نموذجًا لباقي المصارف التجارية العاملة في البيئة الليبية، كما يذكر الموقع الإلكتروني للمصرف، إلى الأسباب الآتية:

أ- مصرف الجمهورية من بين أقدم المصارف التجارية العاملة في البيئة الليبية.

ب- مصرف الجمهورية أكبر مصرف تجاري يعمل في ليبيا من حيث رأس المال.

ج- مصرف الجمهورية يستحوذ على ما يقرب من 50% من السوق الليبي للتجزئة، كما يتعامل مع 60% من الشركات الصغرى والمتوسطة والكبيرة الناشطة في البيئة الليبية.

د- مصرف الجمهورية يقدم خدماته من خلال أكثر من 160 فرع ووكالة منتشرة في أغلب مناطق ليبيا، ويتعامل مع حوالي 2200 نقطة بيع.

ه- مصرف الجمهورية تحركه قوة بشرية تتخطى حاجز الـ 5500 موظف بكثير.

و- مصرف الجمهورية يعمل بميزانية تقترب من 31 مليار دينار ليبي.

ز- مصرف الجمهورية أول مصرف تجاري ليبي تبنى فكرة الصيرفة الإسلامية في ليبيا وفتح فروعا ونوافذ لها في جل مدن ليبيا.

6.1 فرضية الدراسة:

تعتمد الدراسة على فرضية واحدة مفادها:

يمكن استخدام نموذج Sherrod في تصيف قروض المصارف التجارية الليبية.

7.1 منهج الدراسة:

تمَّ استخدام المنهج الوصفي، حيث اعتمد على المصادر والمراجع ذات العلاقة بموضوع الدراسة لتكوين الإطار النظري، وأمَّا الجانب العملي فقد اعتمد فيه على القوائم المالية لمصرف الجمهورية لغرض تحليل وتصنيف القروض الممنوحة للعملاء، وقياسها باستخدام نموذجSherrod والذي يفيد في تقييم وتصنيف القروض.

8.1 حدود الدراسة:

- **الحدود الموضوعية:** الدراسة تهتم فقط باختبار قدرة نموذج Sherrod في تصنيف قروض المصارف التجارية الليبية.
- **الحدود المكانية**: طبَّقت الدراسة على المصارف التجارية الليبية، وتحديدًا على مصرف الجمهورية.
- **الحدود الزمنية**: الدراسة تختبر نموذج Sherrod لتصنيف قروض مصرف الجمهورية في القترة 2013-2017.

1.9 الدراسات السابقة:

– دراسة عرفة والجطري (2021) بعنوان: استخدام نماذج كمية في التنبؤ بفشل المصارف التجارية الليبية: دراسة تطبيقية على مصرف الجمهورية. (1)

هدفتِ الدراسة لاختبار النماذج الكمية التي تستخدم في التنبؤ بالفشل المالي في بيئة المصارف التجارية الليبية الحكومية، والتعرُّف على النماذج الكمية الأكثر استخداماً

في التنبؤ بالفشل المالي، وما إذا كانت هناك اختلافات بين نتائج تنبؤات تلك النماذج؛ وقد **توصلتِ** الدراسة الى أنَّه يمكن استخدام نموذج Altman ونموذج Kida في التنبؤ بالفشل المالي في بيئة المصارف التجارية الليبية، حيث كانت كل قيم **Z** لكل منهما تشير إلى بُعد مصرف الجمهورية عن الفشل المالي، وهذا ما يتوافق مع كثير من المؤشرات المالية للمصرف ومنها صافي الدخل، في حين إنَّه لا يمكن استخدام نموذج Sherrod للتنبؤ بالفشل المالي في بيئة المصارف التجارية الليبية، حيث وضعت كل قيم **Z** مستقبل مصرف الجمهورية في المنطقة الرمادية، التي يصعب التنبؤ فيها بمستقبل المصرف، وهذا جاء معاكسا لكثير من المؤشرات المالية للمصرف ومنها صافي الدخل.

1ـ دراســـــــــة : الجبوري والربيعي (2018) بعنـــــوان: أثـــر إدارة المخاطر الائتمانية في الأداء المصرفي" دراسة تطبيقية لعينة من المصارف الأهلية التجارية للفترة (2007-2016). (2) هدفت هذه الدراسة إلى معرفة وتقييم الآثار المباشرة لمؤشرات إدارة المخاطر الائتمانية على الأداء المصرفي في المصارف الأهلية، مع معرفة مدى اهتمام المصارف عينة الدراسة بمؤشرات إدارة المخاطر الائتمانية، وبيان أثر مؤشرات إدارة المخاطر الائتمانية على أداء المصرف، **وتوصلتِ** الدراسة إلى أنَّ اتخاذ قرارات مخاطر الائتمان تتأثر بمجموعة من العوامل تجمع بين الشخصية والعقلانية والمؤسسية، وأنَّ تقييم مخاطر الائتمان في المصارف يتم من خلال مجموعة من المؤشرات لتحديد مستوى المخاطر لكل مصرف من المصارف خلال فترة الدراسة، وتبين من النتائج ـ أيضًا ـ ضعف الوعي المصرفي وغياب ثقافة الائتمان الحقيقي التي تزيد الثقة، والالتزام بين أطراف الائتمان وعدم الإفراط الكبير في منح القروض الرديئة.

2ـ دراســـــــــة : عبود (2017) بعنـــــوان: نموذج كمِّي مقترح لقياس وإدارة مخاطر الائتمان المصرفي: حالة تطبيقية في المصرف الصناعي السوري. (3) ، هدفت هذه الدراسة إلى عرض أهم النماذج الكمية المستخدمة في قياس وتحديد المخاطر الائتمانية، وتحديد وتحليل معايير ومؤشرات أداء المصرف الصناعي وقياس مخاطر الائتمان المصرفي في محفظته الائتمانية، مع الوصول إلى نموذج كمي لتصنيف القروض المصرفية يأخذ بعين الاعتبار الوضع المالي وكفاءة الإدارة المتعلقة بالعميل طالب الائتمان لتحديد قدرته على السداد قبل المنح ويساعد في تصنيف العملاء المحتملين حسب درجة مخاطرتهم، وتطبيق النموذج المقترح على حالات ائتمان فعلية لتعميق الفهم لأبعاد المشكلة وحلولها، وقد **توصلت** الدراسة إلى وجود انخفاض في حجم

السيولة لدى المصرف الصناعي خلال السنوات الأخيرة بسبب عمليات السحب الكبيرة والأزمة التي تمرُّ بها البلاد، إضافة إلى انخفاض التحصيلات من القروض، وتبين ـ أيضًا ـ أنَّ المصرف يُعاني من تراكم الخسائر في الفترات الماضية؛ بسبب ارتفاع حجم الديون المُتعثِّرة بشكلٍ كبيرٍ وصعوبة تحصيلها؛ وكانت حوالي نصف موجودات المصرف وتوظيفاته تتصف بدرجة مخاطرة عالية، واتضح ـ أيضًا ـ وجود خلل في آلية منح القروض، والتوسَّع الكبير في السياسة الائتمانية للمصرف في فترات سابقة دون إجراء دراسات دقيقة لطلبات الائتمان المقدمة للمصرف، لتقييم قدرة المقترض على السداد وغياب دور فاعل لإدارة المخاطر المصرفية.

3ـ دراســـــــــة : بخيت (2015) بعنوان : استخدام نموذج Sherrod للتنبؤ بالفشل المالي: دراسة على عينة من المصارف التجارية العراقية الخاصة . (4) ، هدفت هذه الدراسة إلى استخدام أحد النماذج الرياضية Sherrod من خلال تطبيقه على عينة من المصارف الأهلية العراقية، لإمكانية التنبؤ بالفشل قبل وقوعه قبل سنة أو أكثر ومحاولة إيجاد الوسائل الدفاعية له؛ وقد **توصَّلت** الدراسة إلى أنَّ هناك العديد من النماذج الرياضية ومنها نموذج Sherrod يمكن تطبيقها على المصارف العراقية للاسترشاد بها، وتجنُّب الوصول الى مرحلة الانحدار المالي واتخاذ الاجراءات اللازمة لحل المشاكل، كما كشف التحليل المالي أنَّ مصرف الائتمان العراقي هو أفضل المصارف في العينة قيد الدراسة، وكانت محفظة قروضه من الفئة الأولى وهي خالية من المخاطر.

4ـ دراســـــــــة : الدباش (2014) بعنوان: العوامل المؤثرة في عملية اتخاذ القرار الائتماني في المصارف العاملة في سورية: (5) ، وهدفت الدراسة إلى تحديد أهم العوامل المؤثرة في عملية اتخاذ القرار الائتماني في المصارف الخاصة في سورية، مع تحليل كفاءة دوائر الائتمان في المصارف الخاصة في عملية منح وترشيد القرار الائتماني، وتحديد درجة اعتماد دوائر الائتمان في المصارف الخاصة في سورية على أدوات التحليل المالي في صنع القرار الائتماني، مع التعرُّف على أهمية المعلومات الواردة في القوائم المالية المقدمة من قبل الشركات والأفراد؛ وتوصَّلت إلى أنَّ المصارف السورية الخاصة تُعدُّ بأنَّ التحليل المالي هو أداة مهمة ورئيسة في الوصول إلى قرارات ائتمانية ملائمة في تحقق أهدافها التشغيلية بأدنى درجات المخاطر، وأنَّ إدارة المصرف تستخدم اختبار النسب المالية بشكل أساسي في وتحليل القوائم المالية قبل منح الائتمان للعملاء، كما يتمُّ تفضيل نسب معينة، مع إغفال استخدام نماذج التنبؤ بتعثر الشركات من قبل معظم المصرفيين بصورة فعَّالة، وإنَّما يتم تفضيل نماذج تحليل

القوائم المالية، واستخدام النسب المالية في دراسة ظروف العميل والبيئة المحيطة عند اتخاذ القرار الائتماني، وتبين ـ أيضًا ـ أنَّ العقوبات الاقتصادية التي تتعرَّض لها الدولة قد أثَّرت على القرار الائتماني للمصارف.

5ـ دراســـــة : جهاد (2012) بعنوان إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية: دراسة استبيانية في مجموعة من البنوك التجارية العاملة بولاية ورقلة خلال فترة 2012: (6) ، وهدفتِ الدراسة إلى تسليط الضوء على موضـــــوع إدارة المخاطر الائتمانية من خلال عرض لأهم مفاهيمها التي تواجه العمل المصرفي، وإلى الدور الأساسي لهذه الإدارة في طرحها لأهم المبادئ الأساسية لإدارة المخاطر الائتمانية والتي تنطوي على الاجراءات الواجب اتخاذها من قبل المصارف، لتفعيل سياستها الجديدة في إدارة المخاطر واستخدام التقنيات في تحليل المخاطر الائتمانية ومعالجتها، وقد **توصَّلتِ** الدراسة إلى أنَّ المخاطر الائتمانية تنشأ بسبب لجوء المصارف إلى تقديم القروض الى العملاء مع عدم مقدرتها على استرجاعها مع فوائدها، نتيجة لعدم قدرة المقترضين على الوفاء بسداد التزاماتهم؛ وتوصَّلت ـ أيضًا إلى أنَّ محللي الائتمان يركزون على العوامل الخاصة بالعميل والخاصة بالتسهيل الائتماني حسب درجة الأهمية، فتبين بأنَّ تأثير القوانين والتشريعات على نشاط العملاء في السابق يحتل المرتبة الأولى من حيث الأهمية، ويتم اتخاذ الضمانات المطلوبة بالدرجة الأولى عند اتخاذ القرار الائتماني.

6ـ دراســـــة : Salari et al (2012) بعنوان: نموذج مخاطر ائتمانية لمحفظة القروض المصرفية وتحسين المُتغيِّرات: (7) ، وهدفت هذه الدراسة إلى قياس مخاطر الائتمان في المحفظة الائتمانية للمصارف، وذلك من خلال وضع إطار أكثر حساسية للمخاطر، بما يتوافق مع متطلبات راس المال للجنة بازل ويعتمد هذا الإطار على طريقة التقييم الرقمي لمخاطر الائتمان، وذلك للقروض التجارية ضمن المحفظة والتي تخص خمسة قطاعات اقتصادية متنوعة وهي الزراعة، والصناعة والتعدين والبناء والإسكان، والتصدير والخدمات الاقتصادية المتنوعة، واعتمدتِ الدراسة على البيانات التي تنطوي على قروض الدفعات للشركات (القروض التجارية على دفعات) التي تمَّ الحصول عليها من بنك تجاري رئيسي، وشملتِ البيانات سلوك السداد المسجل لهذه الشركات سنة2009. **وتوصَّلت** الدراسة إلى وضع نموذج لمخاطر الائتمان يستند إلى معايير لتقييم القيمة المعرضة للمخاطر في المحفظة الائتمانية، وذلك من خلال احتساب معدلات التخلف القطاعية ضمن قروض كل قطاع من أجل تحسين نسبة التوزيع

القطاعي، ولتقليل القيمة المعرضة للخطر في المحفظة إضافة إلى وضع إطار لمساعدة المؤسسات المالية في تقييم سياسات الإقراض البديلة على أساس المخاطر الائتمانية ومعدلات الخسائر الضمنية، كما خلصتِ الدراسة إلى مجموعة متكاملة من الحلول لتقييم أداء الائتمان القائم.

7ـ دراســـــــــــــــة: Siam et al (2011) بعنوان: The Utilizing of Financial Analysis Sectionalizing Decision of Granting Credit Facilities (8) ، و**هدفت** هذه الدراسة للتعرُّف إلى مدى استخدام إدارة الائتمان المصرفي للمؤشرات المالية في تحليل حجم ومستوى الائتمان في المصارف التجارية الأردنية بغرض الحكم على الملاءة المالية لطالبي الائتمان عند اتخاذ قرار منح الائتمان، من خلال الوقوف على درجة استخدام أساليب التحليل للبيانات المالية، سواء كان بالتحليل الرأسي والأفقي، أم التحليل بطريقة النسب المالية او بنماذج التنبؤ بالتعثر المالي، وقد **توصَّلت** الدراسة إلى أنَّ الزيادة في استخدام بعض الأساليب المالية والمحاسبية والمؤشرات والنماذج من قبل مديري إدارة الائتمان خلال دراسة موقف العميل المالي عند الموافقة على قرار منح الائتمان يؤدي إلى زيادة التعرف على إمكانياته ومركزه المالي في السوق.

تعليقًا علـــــــى الدراســـــــــات الســـابقة

يمكن القول : إنَّها اقتصرت أغلب الدراسات المحلية منها والأجنبية في دراسة التنبؤ بالفشل المالي وما يصاحبه من أثار سلبية على المركز المالي للمصرف؛ فالبعض منها تناول النماذج الكمية وعلاقتها بالفشل المالي والبعض الأخر مثل دراسة عبود (2017) ودراسة جهاد (2012) اتفقتا في قياس المخاطر الائتمانية، في حين استخدمت دراسة بخيت (2015) نموذج Sherrod للتنبؤ بالفشل المالي، واهتمت مجموعة أخرى من الدراسات منها دراسة الدباش (2014) بأهم العوامل المؤثرة في اتخاذ القرار الائتماني، في حين اختلفت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في أنَّها تناولت موضوع الائتمان المصرفي من جانب تصنيف القروض المصرفية باستخدام نموذج Sherrodالكمي؛ إلَّا مع دراسة الخياط (2014) فقد اتفقت معها، فكلاهما تناول تصنيف القروض للقطاع المصرفي بوجه الخصوص، واختلفت من ناحية أخرى أنَّ دراسة (الخياط) كانت على القطاع الخاص، والدراسة الحالية كانت على القطاع الحكومي، واختلفتِ الدراسة الحالية ـ أيضًا ـ مع الدراسات السابقة في بيئة التطبيق حيث جاءتِ الدراسة الحالية على المصارف التجارية في البيئة الليبية.

ـ0.2 الإطار النظـــري للدراســـــة:

1.2 المقدمة:

يُعدُّ الائتمان المصرفي ذو فعالية مصرفية غاية في الأهمية، حيث إنَّ العائد المتولد منه يمثل المحور الأساسي لإيرادات أي مصرف مهما تنوَّعت مصادر إيراداته، وبدونه يفقد المصرف وظيفته الرئيسية في كونه وسيط مالي في الاقتصاد، ولكنه في ذات الوقت استثمار محفوف بالمخاطر، ويرجع ذلك للقروض والتسهيلات المتعثرة والمشكوك في تحصيلها.

وقد أصبح موضوع الائتماني المصرفي من الموضوعات الشاغلة في البيئة الاقتصادية، وكذلك للمهتمين والمتخصصين في المجال المالي والمصرفي بوجه الخصوص، وذلك باعتباره أداة مهمة للوصول إلى دقة اتخاذ القرارات الائتمانية والاستثمارية، وتخفيض حجم الخسائر التي قد تتعرض لها المصارف **(9)**

2.2 مفهوم الائتمان المصرفي :

يوجد اتفاق بين المؤسسات المالية بأنَّ المصارف تقوم بدورًا رئيسيًا في نقل إجراءات السياسة النقدية في الاقتصاد، ويتمُّ تحديد آلية الائتمان المصرفي من خلال السياسة النقدية للمصرف، فإذا كانتِ الودائع هي المصدر الرئيسي لأموال المصارف التجارية فإنَّ الائتمان المصرفي والذي يوفره المصرف لعملائه سواء كانت في صورة قروض مباشرة أو في صورة حسابات مدينة (سحب على المكشوف) هي بمثابة أوجه استثمار لتلك الودائع، ومن هذا المنطلق فإنَّه يمكن تسليط الضوء على مفهوم الائتمان المصرفي **بأنَّه** "الثقة التي يوليها البنك التجاري لشخص ما حين يضع تحت تصرفه مبلغًا من النقود أو يكفله فيه لفترةٍ محددةٍ يتفق عليها بين الطرفين، ويقوم المقترض في نهايتها بالوفاء بالتزاماته، وذلك لقاء عائد معين يحصل عليه البنك من المقترض يتمثل في الفوائد والعمولات والمصاريف" (10) وعرَّف آخرون الائتمان المصرفي بأنَّه "الثقة التي يوليها المصرف لشخص ما سواء كان طبيعياً أم معنويًا بأن يمنحه مبلغًا من المال لاستخدامه في غرض محدد، خلال فترة زمنية متفق عليها، وبشروط معينة لقاء عائد مادي متفق عليه وبضمانات تمكّن المصرف من استرداد قرضه في حال توقف العميل عن السداد (11)، كما **عُرِّف** الائتمان المصرفي ـ أيضًا ـ بأنَّه "عبارة عن منح البنك عميله ائتمان بضمان حسن علاقته معه، أو بضمان المشاريع الجاري تمويلها، أو بضمانات شخصية أخرى، وهي تختلف من عميل إلى آخر(12)

3.2 أهمية الائتمان المصرفي:

تكمن أهمية الائتمان المصرفي في كونه:

1- يُعدُّ الائتمان المصرفي من أهم مصادر إشباع الحاجات التمويلية للقطاعات الاقتصادية المختلفة.

2- يساهم الائتمان المصرفي في حصول المستهلكين من أصحاب الدخول المتدنية على بعض السلع الاستهلاكية المعمرة، ممَّا يترتب عليهم التزامات دفع قيم الائتمان عندما ترتفع دخولهم المستقبلية.

3- يلعب الائتمان المصرفي دورًا مهمًا في توزيع الموارد المالية المتاحة للقطاع المصرفي بين مختلف القطاعات والأنشطة الاقتصادية، بما يضمن الاستخدام الكفء لهذه الموارد من خلال توزيعها على جميع المشاريع وفقاً لاحتياجاتها، بما يحقِّق نموًا اقتصاديًا موازيًا يخدم كل السياسات الائتمانية والاقتصادية.

4- يستعمل الائتمان المصرفي الذي تقدمه المصارف بالدرجة الأولى كأساس لضبط عرض النقود، ومن هنا يُعدُّ من أحد العوامل المهمة التي تدخل في تحديد حجم الانفاق والقوة الشرائية المتاحة داخل الاقتصاد.

5- تستخدم الدول الائتمان المصرفي كوسيلة للرقابة على نشاط المشروعات، من خلال استخدامها للأرصدة الائتمانية المخصصة لها.

6- يقوم الائتمان المصرفي بالتأثير المباشر على الاستهلاك من خلال زيادة الادخاري (13).

4.2 السياسة الائتمانية :

إنَّ الإعداد للسياسة الائتمانية للمصرف من بين أهم الوظائف الرئيسية للقائمين على الإدارة المالية بهدف تحديد الإطار العام لمنح القروض والتسهيلات، وإيجاد معايير واضحة ومحددة يسترشد بها متخذو القرار المالي على مستوى المصرف؛ وعليه فإنَّه ينظر إلى السياسة الائتمانية "**بأنَّها** الإطار العام الذي يتضمن مجموعة المبادئ والقواعد التي تنظم عملية دراسة، وإقرار ومنح ومتابعة التسهيلات الائتمانية، وتحديد مجالات النشاط التي يمكن إقراضها وما يتصل بها من سقوف ائتمانية وعناصر تكلفة وحدود زمنية لا يجب أن تتعداها، والشروط المتعين استيفاؤها لكل نوع من أنواع التسهيلات" (14)، ومن جهة أخرى فيعبر عن السياسة الائتمانية للمصرف **بأنَّها** "مجموعة القرارات التي تصدرها الإدارة العليا للبنك، وتحدد فيها معايير وشروط ونطاق وحدود وأنواع وسلطات منح الائتمان المصرفي الذي يمنحه البنك"(15). وانطلاقًا ممَّا سبق

فإنَّ اتخاذ أي قرار ائتماني في المصارف يجب أن يكون في إطار وأهداف السياسة الائتمانية، والتي تختلف من مصرف لآخر بحسب البيئة والظروف الخاصة بكل مصرف، والتي تضع الضوابط والشروط لنشاط المصرف في منح القروض والتسهيلات الائتمانية.

5.2 مكونات السياسة الائتمانية:

تختلف السياسة الائتمانية من مصرف إلى آخر، ويرجع ذلك إلى واضعي الاستراتيجية المصرفية ونمط الادارة العليا، وطبيعة تخصصه، وحجم الهيكل التمويلي، وغيرها من الأمور ذات العلاقة ببيئة المصرف، وعليه فإنَّ يمكن سرد أهم مكونات السياسة الائتمانية المصرفية في الآتي:

1.5.2 **تحديد الأقاليم والمناطق الجغرافية التي يخدمها المصرف:**

يعتمد المصرف في تحديد النطاق الجغرافي على مجموعة من العوامل من بينها:

أ- **حجم المصرف**: يعتبر حجم المصرف من أهم العوامل تأثيرًا في تحديد النطاق الجغرافي لمزاولة نشاطه، فبينما البنوك الصغيرة تزاول أعمالها من خلال عدد محدود من الفروع إضافة الى مركز المصرف المركزي، يتجاوز النشاط المصرفي والائتماني للمصارف ذات الحجم الكبير الحد الجغرافي الذي ينتمي إليه مركزها الرئيسي، حيث تنتشر فروعها ووحداتها المصرفية لآلاف الفروع والوحدات المصرفية في عدد كبيرة من دول العالم.

ب- **أهداف وطبيعة نشاط المصرف**: تسعى المصارف بشكل عام التواجد بالقرب من البيئة التي تستثمر فيها مواردها المتاحة وتحقق لها أكبر عائد ممكن.

ج- **الظروف الاقتصادية السائدة**: للظروف الاقتصادية السائدة تأثيرًا واضحًا في تحديد النطاق الجغرافي لنشاط المصرف، فنلاحظ في أوقات الانتعاش الاقتصادي التوسع في أنشطة المصارف ظاهرة ملحوظة ومرغوبة، وتكون مستعدة للاستجابة لهذا التوسع في صورة توسيع للنطاق الجغرافي فتح فروع جديدة في أقاليم مختلفة، والعكس صحيح في حال والركود الاقتصادي (16).

2.5.2 حجم الأموال المتاحة للإقراض:

في أغلب الأحيان يقوم المصرف في سياسات الإقراض بتحديد القيمة الكلية للقروض، بناءً على مستوى الموارد المالية التي يتمتع بها، والتي تتمثل بشكل أساسي في حجم الودائع والقروض ورأس المال الممتلك، وهي بهذا الشكل تُعدُّ السياسات المرنة التي

تعمل في ظلها الإدارة المالية للمصرف في تحديد إجمالي القروض التي يمكن أن تمنح للعملاء.

3.5.2 تشكيلة القروض:

يسعى المصرف بصفة مستمرة إلى تكوين سلة متنوعة من القروض التي تُمنح للعملاء، بحسب ظروف وطبيعة السوق المصرفية، وعلى هذا الاساس فإنَّ الإدارة المصرفية تحدد أفضل أنواع القروض التي يمكن الاستثمار فيها، مع الأخذ بعين الاعتبار مجموعة العوامل ذات العلاقة باستراتيجية القروض منها المخاطر الائتمانية، أنواعها القروض وآجالها مدى التخصص والتنوع (17).

4.5.2 تحديد الضمانات المقبولة من جانب المصرف:

يقوم المصرف بتحديد نوع وحجم الضمانات التي يمكن قبولها والتي تتوقف على البيئة المحيطة، وعادة ما تختلف هذه الضمانات من وقت لأخر وفقًا لمدى قَبولها في السوق؛ كما يحدد المصرف ـ أيضًا ـ هامش الضمان بالنسبة للأصول المقدمة لمنح الائتمان، إذ أنَّ المصرف في أغلب الأحيان يقوم بتحديد شروطًا ومعايير معينة بالنسبة للضمان من بينها: سهولة التصرُّف بالضمان من قبل المصرف عند تخلف العميل عن سداد القرض، أو انخفاض مصاريف الاحتفاظ بالضمان، وسهولة التنازل عن الضمان لصالح المصرف.

5.5.2 تحديد سعر الفائدة على القروض:

تتأثر أسعار الفائدة على القروض بعوامل كثيرة منها: أسعار الفائدة السائدة في السوق المصرفي، ومستوى المنافسة بين المصارف، وحجم الطلب على القروض، وحجم الأموال المتاحة لدى المصرف، وتكلفة إدارة القروض، وأسعار الفائدة على الودائع، وسعر الخصم الذي يحدده المصرف المركزي، والمركز المالي الذي يتمتع به العميل، ودرجة المخاطرة التي يتضمنها القرض، زد على ذلك حجم وآجال القرض، وما إذا كان القرض بضمان أو بدون ضمان (18).

2.-6.5 شروط الإقراض:

وتتضمن القواعد والإجراءات والأساليب التي سوف يتبعها المصرف في سياسته لمنح الائتمان للعملاء، ومن بين هذه الشروط:

أ. الأهلية الائتمانية للمقترض: وهي الشروط التي يجب أن تتوفر في العميل طالب القرض قبل إبرام عقد تنفيذ القرض.

ب. مدة القرض أو الائتمان: وهي الفترة الزمنية التي يحددها المصرف لاستحقاق القرض.
ج. الحد الأقصى للائتمان: وهي القيمة الكلية للقرض الذي يمكن أن يمنحه المصرف لعملائه.
د. الظروف السائدة التي ينبغي فيها مطالبة العميل بتقديم رهونات: وهي تلك الأصول التي يستطيع العميل تقديمها للمصرف كرهن، ويختار منها المصرف أفضلها والتي تتماشى مع الظروف السوق المصرفي.
هـ. البدائل الأخرى لضمان مستحقات المصرف: جرى العرف المصرفي في مجال الإقراض مطالبة المصرف بتقديم طرف ثالث كضمان للعميل، وحق البنك في استرداد قيمة القرض فور إخلال العميل بأي شرط من شروط التعاقد.
و. إجراءات وخطوات الحصول على الائتمان وسياسة تحصيله: لا بدَّ للمصرف أن يضع إجراءات وخطوات دقيقة ومحددة ومدونة، في إطار يجعل منها دليلًا ومرجعًا لكافة عمليات الإقراض، وأمَّا سياسة التحصيل فهي كافة الاجراءات التي يتبعها المصرف في استرداد وتحصيل القروض التي منحها للعملاء.
ز. إجراءات المتابعة: تعمل إدارة المصرف على تقييم وبشكل دوري كافة أشكال القروض؛ بغية الاكتشاف المبكر للصعوبات والمشاكل التي تتعرَّض لها عملية سداد القروض، والمتمثلة في مقدرة العميل على السداد، ومدى استقرار الجانب الاقتصادي للأصول والضمانات المقدمة للمصرف لضمان مستحقاته، وغيرها من الأشياء ذات العلاقة للائتمان (19)
ح. الاستراتيجية المتبعة في تحديد سعر الفائدة: وهي الخطوات التي تتبعها المصارف بشأن تحديد سعر الفائدة، أمَّا أن يقوم بتعويم أسعار الفائدة أو التقيد بمعدلات فائدة ثابتة، إضافة إلى مجموع المصاريف الإدارية والعمولات الأخرى مقابل الخدمة المقدمة، وبشكلٍ عامٍ تكون حرية المصارف في تحديدها لأسعار الفائدة مقيدة، إذ يتدخل المصرف المركزي بصفته المسؤول الرئيسي على الجهاز المصرفي، وبشكل مباشر في تقرير الحدود العليا لأسعار الفائدة، ويرجع ذلك لأهميتها على المستوى الاقتصادي، كأداة تأثير على المستوى المالي والنقدي لذلك تستخدمه المصارف المركزية في جميع دول العالم بغض النظر عن فلسفة أنظمتها الاقتصادية (20).

7.5.2 مستويات اتخاذ القرار الائتماني:

وهي الجهة المسئولة في المصرف والمخولة لاتخاذ قرارات منح القروض، وبما يتناسب وإمكانيات المصرف المادية والبشرية.

6.2 التسهيلات والقروض الائتمانية:

مع تطور الخدمات المصرفية التي صاحبت حركة التبادل الدولي والتجارة الدولية كان ولا بد من تسليط الضوء على التسهيلات الائتمانية باعتبارها المصدر الأساسي لإيرادات المصرف؛ لذا نجد أنَّه لا غرابة أن تولي الإدارة العليا في المصارف الاهتمام بوضع الآليات الائتمانية المناسبة والتي يراعى من خلالها تحقيق أهداف المصرف وتعمل في الوقت ذاته على تحقيق متطلبات العملاء والقوانين والتشريعات المصرفية (21) عليه زاد التركيز على جانب التسهيلات الائتمانية المصرفية والتي يمكن أن تعرف بأنَّها: دفع مبلغ من المال من قبل المصرف إلى العميل مقابل حق استرداده مع فوائده، وأية مستحقات أخرى عليه وأي ضمان أو أي كفالة أو أي تعهد يصدره المصرف"(22)؛ وحيث يعكس الائتمان المصرفي مجموعة العناصر التي تتحكم في طبيعة العمل الائتماني، ومن أهمها القروض المصرفية التي هي جوهر منح الائتمان المصرفي نتيجة لما تتمتع به من قابلية التصنيف الذاتي والذي يسهل تحليليه وتقيمه، (23)، ومن هذا الأساس فيمكن تسليط الضوء على ماهية القروض المصرفية وأنواعها وأهميتها:

1.6.2 مفهوم القروض المصرفية:

لا يبتعد مفهوم القروض المصرفية عن مفهوم الائتمان المصرفي، فهما وجهان لعملةٍ واحدةٍ، ففي بعض الأحيان يقصد بالائتمان المصرفي القروض المصرفية، وفي بعض الأحيان يقصد بها العكس، إلَّا أنَّ مفهوم الائتمان يركز على مراحل دراسة العميل وبشكل من التفصيل والتي وردت سلفًا، وأمَّا مفهوم القروض فهو المرحلة المكملة للائتمان وهي مرحلة حصول العميل على الأموال التي يستطيع بها تمويل استثماراته، وفي هذا الصدد يكمن مفهوم القروض المصرفية في كونها "عقد بين طرفين، الطرف الأول يُعدُّ مقرضًا ويقوم بتسليم الطرف الآخر وهو المقترض مبلغًا معينًا، على أن يقوم المقترض بإعادتها إلى المقرض مع فوائدها في الوقت المحدد في هذا العقد,(24) "، وبهذا المفهوم نلاحظ بأنَّ القروض هي المبالغ التي تعطيها إدارة الائتمان المصرفي أو الجهة المقرضة لعميلها، والتي يستطيع التصرف فيها بما لا يخالف نصوص العقد المبرم بينه وبين المصرف، وفي المقابل يتحصل المصرف أو الجهة المقرضة على عائد مادي مجزي

متفق عليه، مع تقديم العميل المقترض مجموعة من الضمانات (والمتمثلة في الأصول) تمكّن الجهة المقرضة من استرداد أموالها في حال توقف العميل عن السداد؛ كما يمكن تعريف القروض المصرفية **بأنَّها** تلك الخدمات المقدمة للعملاء والتي يتم بمقتضاها تزويد الافراد والمؤسسات في المجتمع بالأموال اللازمة على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها والعمولات المستحقة عليها والمصاريف دفعة واحدة أو على أقساط في تواريخ محددة، وتُدّعم تلك العملية بتقديم مجموعة من الضمانات التي تضمن للمصرف استرداد أمواله في حالة توقف العميل عن السداد (25).

2.6.2 وظائف القروض المصرفية:

يمكن تلخيص وظائف القروض المصرفية في الآتي:

أ. وظيفة تمويل الإنتاج: إنَّ متطلبات الاستثمار في المجال الإنتاجي في الاقتصاد الحديث تستوجب توفير قدر ضخم من التمويل، ولما كان ذلك متعذرًا للمستثمرين من مصادر التمويل الخاصة، أصبح اللجوء إلى الإقراض من المصارف والمؤسسات المالية أمرًا ضروريًا لتوفير العجز الحاصل في رأس المال للمشاريع الإنتاجية.

ب. وظيفة تمويل الاستهلاك: والمقصود هنا هو حصول المستهلكين وبعض من العملاء على السلع الاستهلاكية ودفع ثمنها لأجل، إذ قد يعجز هؤلاء عن توفير قيمة حاجاتهم الاستهلاكية بشكل مباشر، فيكون أمامهم خيار الاقتراض من المصارف والمؤسسات المالية للحصول على ما يحتاجون من السلع الاستهلاكية (26).

3.6.2 أشكال الائتمان المصرفي:

تُعدُّ المصارف التجارية القروض بأنواعها جوهر منح الائتمان المصرفي نتيجة لما تتمتع به من قابلية التصنيف الذاتي، الذي يسهل تحليل وتقييم مخاطره الائتمانية، حيث يتخذ الائتمان أشكالاً متعددة، وعليه يمكن أن تصنف القروض المصرفية على النحو التالي:

أ- من حيث الآجل:

- قروض مصرفية قصيرة الأجل لمدة لا تتجاوز السنة، وتمثل في الغالب ما نسبته 85 % من إجمالي القروض.
- قروض مصرفية متوسطة الأجل والتي تزيد مدتها عن سنة وتقل عن سبع سنوات، وتمثل ما نسبته 15 % من إجمالي القروض (27).
- قروض مصرفية طويلة الأجل والتي يصل تاريخ استحقاقها إلى ثلاثين سنة (28)

ب- من حيث طبيعة القروض:

- التسهيلات الائتمانية المباشرة: وتشمل القروض والسلفيات والحساب الجاري المدين والأوراق التجارية المخصومة.
- التسهيلات الائتمانية غير المباشرة: وتشمل خطابات الضمان وبطاقات الائتمان والاعتمادات المستندية.

ج- من حيث غرض الاستخدام: ويمكن أن تقسم على النحو التالي:

- حسب طبيعة المقترض: والمتمثلة في قروض الاشخاص وقروض المستهلكين، وقروض الأعمال والشركات.
- بحسب طبيعة النشاط محل الاقتراض: وهي تلك القروض الممنوحة لآجال قصيرة للمزارعين والمنتجين والتجار لتمويل عملياتهم الإنتاجية والتجارية، وتفضل المصارف هذا النوع من القروض لملاءمتها لطبيعتها، كما تحصل المصارف على ضمانات لتلك القروض (29).

4- من حيث الضمان المقدم: والتي تقسم إلى:

- القروض بدون ضمان عيني، أي بالاعتماد على متانة المركز المالي للعميل، أو بحسن سمعته في السوق.
- القروض المكفولة بضمان عيني، مثل العقارات والأراضي والمحاصيل الزراعية والأوراق المالية وغير ذلك (30).

7.2 نموذج Sherrod وتصنيف القروض:

يستخدم نموذج Sherrod في الأساس في التنبؤ بالفشل المالي بالإضافة إلى استخدامه في تصنيف القروض المصرفية، حيث يهدف هذا النموذج إلى تقييم وترتيب مخاطر الائتمان المتصلة بالعملاء المقترضين، وذلك من خلال تقييم مراكزهم المالية التي ترفق بطلب الحصول على القرض، لذا تتوقف دقة النتائج التي يتوصل إليها محللي الائتمان على دقة البيانات المالية للعميل، ويستخدم ـ أيضًا ـ كأداة لتقييم مخاطر محفظة القروض المصرفية في المصارف التجارية، إذ يعتمد النموذج على ست نسب أساسية، والتي سيتم التطرق إليها بشيء من التفصيل في الجانب العملي، والتي تعبِّر نوعيتها عن مؤشر الربحية ومؤشر السيولة وثلاث معدلات لمؤشر الرفع المالي، ويقيم هذا النموذج بصفة خاصة الائتمان في البنوك التجارية من عده زوايا:

1- تقييم المركز الائتماني للمنشآت التي تتقدم بطلب الحصول على قروض أو تسهيلات مصرفية، أي كأداة يسترشد بها مدير الائتمان في اتخاذ قرار منح القروض والتسهيلات.

2- تقييم المخاطر المحيطة بمحفظة القروض، ومن ثم يستخدم في تقدير مخصصات القروض المتعثرة الواجب تكوينها بخصوص تلك القروض.

3- كما يفيد ـ أيضًا ـ في تحديد معدل الفائدة الخاص بالقروض، وكذلك تصميم جداول متابعة وفحص للقروض.

4- وتطبيقا لهذا النموذج يمكن تصنيف القروض إلى خمس فئات رئيسية حسب درجة المخاطرة (**z**) التي يتم بموجبها تصنيف مخاطر العميل طالب القرض، وذلك ضمن فئة من بين خمس فئات رئيسية حسب الجدول التالي:

جدول 1. فئات تصنيف مخاطر القروض وفق نموذج Sherrod

التسلسل	فئة القرض	مؤشر الجودة z (المخاطرة)
1	فئة أولى (قروض ممتازة عديمة المخاطرة)	$z \geq 25$
2	فئة ثانية (قروض قليلة المخاطرة)	$20 \leq z < 25$
3	فئة ثالثة (قروض متوسطة المخاطرة)	$5 \leq z < 20$
4	فئة رابعة (قروض مرتفعة المخاطر)	$-5 \leq Z < 5$
5	فئة خامسة (قروض خطرة جداً)	$Z < -5$

المصدر: عبود (2017- ص72)

0.3 الإطار العملي لدراسةـ

1.3 صيغة نموذج Sherrod

يأخذ نموذج Sherrod الصيغة الآتية (الحيالي، 2004):

$$\mathbf{Z = 17\ X_1 + 9X_2 + 3.5X_3 + 20X_4 + 1.2X_5 + 0.1X_6}$$

حيث:

Z: المؤشر الذي يتم بواسطته تصنيف القروض.

X_1: صافي رأس المال العامل / إجمالي الأصول .

X_2: إجمالي الأصول السائلة / إجمالي الأصول

X_3: إجمالي حقوق الملكية/ إجمالي الأصول.

X_4: صافي الدخل قبل الضريبة / إجمالي الأصول.

إجمالي الأصول/ إجمالي

X_5: الالتزامات.

إجمالي حقوق الملكية/ إجمالي الأصول

X_6: الثابتة.

أهميتها النسبية في وتعبر عن الدالة، متغيرات أوزان 0.1 : ، 1.2،20، 17، 9، 3.5 النموذج.

وفقاً لهذا النموذج فإن القروض تصنف وفقا لقيمة Z والتي تفسر على أساس أنه:

إذا كانت قيمة $Z \geq 25$ تعد القروض قروض ممتازة (عديمة المخاطر).

وإذا كانت قيمة $25 > Z \geq 20$ تعد القروض قروض قليلة المخاطر.

وإذا كانت قيمة $20 > Z \geq 5$ تعد القروض قروض متوسطة المخاطر.

وإذا كانت قيمة $5 > Z \geq -5$ تعد القروض قروض مرتفعة المخاطر.

وإذا كانت قيمة $Z < -5$ تعد القروض قروض خطرة جداً.

2.3 تحليل البيانات والمناقشة:

من جدولي 2 و 3 صنف نموذج Sherrod القروض التي منحها مصرف الجمهورية خلال الفترة 2013-2017 ضمن القروض متوسطة المخاطر، حيث كانت قيم Z في كل السنوات التي شملتها الدراسة اكبر من 5 وأقل من 20.

جدول 2. مؤشرات نموذج Sherrod

	2013	2014	2015	2016	2017
X1	-0.120527712	-0.143315801	-0.177078756	-0.140977115	-0.110769653
X2	0.758465611	0.740526172	0.758465611	0.770276232	0.809167549
X3	0.047068798	0.050086142	0.725244174	0.04648848	0.042770644
X4	0.006550321	0.004217286	0.001118446	0.001552369	0.002773957
X5	1.0493937	1.052727035	1.054196024	1.048755027	1.04468171
X6	12.05620898	8.768574601	9.212703548	0.048755027	0.04468171

المصدر: أعده الباحث بالاعتماد على التقارير المالية لمصرف الجمهورية للفترة 2013-2017.

هذه النتيجة تتفق من نتيجة للخياط (2014) بالنسبة لمصرفي بغداد والشرق الأوسط في البيئة العراقية للسنوات 2007، و2008، و2009. ولعلّ ما يعّزز هذه النتيجة بالنسبة لمصرف الجمهورية هو ظهور صافي رأس المال العامل (الأصول المتداولة – الخصوم المتداولة) بإشارة سالبة خلال مدة الدراسة ما جعل نسبة صافي رأس المال العامل إلى إجمالي الأصول (المتغير X_1) تظهر سالبة طيلة فترة الدراسة، وهذا ربما يقود لنتيجة أخرى مفادها أنَّ مصرف الجمهورية في وضع غير جيد بالنسبة لمؤشر

السيولة السريعة، وأن خلال فترة الدراسة كانت التزامات المصرف المتداولة تفوق أصوله النقدية أو سريعة التحول إلى نقدية.

جدول 3. كيفية حساب z لنموذج Sherrod

2017	2016	2015	2014	2013		
-0.110769653	-0.140977115	-0.177078756	-0.143315801	-0.120527712		**x1**
17	17	17	17	17	*	
-1.8830841	**-2.39661095**	**-3.010338857**	**-2.436368612**	**-2.048971098**	=	
0.809167549	0.770276232	0.758465611	0.740526172	0.758465611		**x2**
9	9	9	9	9	*	
7.282507942	**6.932486092**	**6.826190495**	**6.664735548**	**6.826190495**	=	
0.042770644	0.04648848	0.725244174	0.050086142	0.047068798		**x3**
3.5	3.5	3.5	3.5	3.5	*	
0.149697254	**0.162709679**	**2.53835461**	**0.175301496**	**0.164740793**	=	
0.002773957	0.001552369	0.001118446	0.004217286	0.006550321		**x4**
20	20	20	20	20	*	
0.055479132	**0.031047384**	**0.022368924**	**0.084345712**	**0.13100642**	=	
1.04468171	1.048755027	1.054196024	1.052727035	1.0493937		**x5**
1.2	1.2	1.2	1.2	1.2	*	
1.253618052	**1.258506032**	**1.265035228**	**1.263272442**	**1.25927244**	=	
0.04468171	0.048755027	9.212703548	8.768574601	12.05620898		**x6**
0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	*	
0.004468171	**0.004875503**	**0.921270355**	**0.87685746**	**1.205620898**	=	
6.862686451	**5.993013739**	**8.562880755**	**6.628144046**	**7.537859948**		**Z**
قروض متوسطة المخاطر	**قروض متوسطة المخاطر**	**قروض متوسطة المخاطر**	**قروض متوسطة المخاطر**	**قروض متوسطة المخاطر**		**تفسير Z**

المصدر: أعده الباحث بالاعتماد على التقارير المالية لمصرف الجمهورية للفترة 2013-2017.

إنَّ منح مصرف الجمهورية قروض متوسطة المخاطر يُتوقع معه تعثر المستفيدين عن سداد ما عليهم من التزامات إما بالمطلق، أو تعثرهم عن السداد في تواريخ الاستحقاق. هذا الموقف لمصرف الجمهورية يستدعي منه زيادة مخصص الديون المشكوك فيها لمواجهة مخاطر قروضه متوسطة المخاطر، وهذا ما فعله المصرف بالفعل، كما في جدول 4، فقد عمد المصرف إلى زيادة قيمة مخصص الديون المشكوك فيها في كل سنة من سنوات الدراسة، وقد يُفسر قيام المصرف بذلك على أساس أنه

اعتراف منه بخطورة القروض الممنوحة، ولذلك احتاط لذلك بزيادة قيمة مخصص الديون المشكوك فيها.

جدول 4. حجم التغير في قيمة القروض الممنوحة وفي قيمة مخصص الديون المشكوك فيها خلال الفترة 2010-2017

السنة	قيمة القروض	نسبة التّغير عن السنة السابقة %	مخصص الديون المشكوك في تحصيلها	نسبة التّغير عن السنة السابقة %
2013	6,715,480,166.000	%23	749,655,965.000	%5
2014	8,257,548,621.000	%22	799,655,965.000	%6
2015	8,663,181,035.000	%5	829,655,964.000	%4
2016	8.986.210.223.000	%3.7	844,655,964.000	%2
2017	8,476,581,234.000	%5-	864,149,664.000	%2.3

المصدر: أعده الباحث بالاعتماد على التقارير المالية لمصرف الجمهورية للفترة 2013-2017.

ربما كان السبب في توسع المصرف في منح القروض هو رغبة المصرف في تحريك عجلة الاقتصاد، حيث في الفترة ما بعد 2011 مرّ الاقتصاد الليبي - ولا يزال يمر- ببعض الصعوبات، كما يشير لذلك الصفراني وقبقب وعمران (2020)، لعلّ أهمها: توقف تصدير النفط من فترة لأخرى، وهو المصدر الرئيس للإيراد في البلاد، وتدهور قيمة الدينار الليبي أمام بعض العملات العالمية، ما قد يجعل منها فترة غير طبيعية، لذلك فإنَّ نتائج الدراسة ربما تكون مرتبطة بهذه الفترة، ويبدو أنَّ المصرف لم يبذل العناية الكافية في تقييم موقف العملاء الائتماني، ولم يستخدم الأساليب الكمية حيال ذلك ما يقد يجنبه التورط في منح قروض متوسطة المخاطر.

0.4 النتائج والتوصيات:

1.4 النتائج :

بالنظر إلى العرض السابق والتحليل والمناقشة السابقين أمكن التوصل إلى الآتي:

1- يمكن استخدام نموذج Sherrod في تصنيف القروض الممنوحة من قبل المصارف التجارية الليبية.

2- القروض الممنوحة من قبل مصرف الجمهورية خلال الفترة 2013-2017 تقع ضمن الفئة الثالثة حسب تصنيفات نموذج Sherrod ما يجعلها قروض متوسطة المخاطر.

3- توسَّع مصرف الجمهورية في منح القروض خلال الفترة 2013-2017 دون استخدام أساليب كمية للوقوف على ملاءة العملاء.

4- ما يعزز النتيجة 2 هو زيادة مصرف الجمهورية لمخصص الديون المشكوك في تحصيلها خلال الفترة 2013-2017.

2.4 ـ التوصيات:

استنادًا على النتائج التي تمَّ التوصَّل إليها يمكن اقتراح الآتي:

1- يمكن للمصارف التجارية الليبية أن تستخدم نموذج Sherrod في تصنيف القروض الممنوحة من قبلها.

2- يمكن للمصارف التجارية الليبية أن تستخدم نموذج Sherrod في تحليل وتقييم مواقف العملاء طالبي القروض، وبالتالي معرفة مدى قدرتهم على تسديد التزاماتهم في تواريخ استحقاقها.

3- لمصرف الجمهورية أن يزيد من مخصص الديون المشكوك في تحصيلها حتى يتأكد من تسديد عملائه ما عليهم من التزامات تجاه قروضهم، أو يحوّل هذا القروض إلى ديون معدومة لحال تبين عجز هؤلاء العملاء عن سداد هذه الالتزامات.

الهوامـــــش :

1- عرفة والجطري (2021) بعنوان: استخدام نماذج كمية في التنبؤ بفشل المصارف التجارية الليبية: دراسة تطبيقية على مصرف الجمهورية

2- الجبوري، مهدي عطية (2018) أمير عبد الزهرة الربيعي، أثر إدارة المخاطر الائتمانية في الأداء المصرفي" دراسة تطبيقية لعينة من المصارف الأهلية التجارية للفترة (2007-2016)"، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، جامعة بابل، المجلد 10، العدد 2 ، ص28 - 312 .

3- عبود، ريم محمد (2017) نموذج كمي مقترح لقياس وإدارة مخاطر الائتمان المصرفي، حالة تطبيقية على المصرف الصناعي السوري، أطروحة دكتوراه غير منشورة في الاقتصاد، قسم المصارف والتأمين، كلية الاقتصاد جامعة دمشق.

4- بخيت، غالب شاكر (2015) استخدام نموذج Sherrod للتنبؤ بالفشل المالي دراسة على عينة، من المصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالي للمدة 2009-2013، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة واسط – العدد (19).

5- الدباش، حسان (2014) العوامل المؤثرة في عملية اتخاذ القرار الائتماني في المصارف العاملة في سورية، حالة تطبيقية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، قسم الاقتصاد المالي.

6- جهاد، حفيان (2012) إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية دراسة استبيانية في مجموعة من البنوك التجارية العاملة بولاية ورقلة خلال سنة 2012، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم المالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة.

7- Salari, Meysam,. Ghodsypour, S, Hassan,. Lemraski Mohammad,. Sabbaghi,. Heydari, Hamed (2012) A Credit Risk model for

8- Siam, Walid,. Zakaria, Khrawish,. Husnian Ali,. and Al-Daas, Abdalla (2011), The Utilzing of Financial Analysis in

9- زايدة، دعاء محمد (2006) التسهيلات الائتمانية المتعثرة في الجهاز المصرفي الفلسطيني: دراسة تطبيقية. الماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، قسم المحاسبة والتمويل، بالجامعة الإسلامية غزة.

10- الشيخلي، هديل امين ابراهيم (2012) العوامل الرئيسية المحددة لقرار الائتمان المصرفي في البنوك التجارية الأردنية، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، قسم المحاسبة والتمويل، كلية الأعمال، جامعة الشرق الاوسط.

11- الدغيم، عبد العزيز وآخرون (2006) التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض المصرفي بالتطبيق على المصرف الصناعي السوري، مجلة جامعة تشرين للدراسات البحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (28) العدد (3)، ص 199- 218.

12- بدارين، لؤي (2019) العوامل المحددة لقرار الائتمان المصرفي في البنوك التجارية الفلسطينية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الخليل، كلية الدراسات العليا- قسم ادارة الاعمال.

13- محمد، منال جابر موسى (2021) الائتمان المصرفي والاستثمار الخاص في مصر، دراسة قياسية، كلية التجارة، جامعة بورسعيد، مجلة البحوث المالية والتجارية، المجلد (22) العدد الأول.

14- الدباش، حسان (2014) مصدر سابق
15- عيسى، أمجد عزت (2004) السياسية الائتمانية في البنوك العاملة في فلسطين، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح، نابلس- فلسطين.
16- المصدر نفسه
17- الزهراء، زغاشو فاطمة (2014) إشكالية القروض المتعثرة، دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي - وكالة قسنطينة 50، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة 2، الجزائر.
18- الشيخلي، هديل امين ابراهيم (2012) مصدر سابق
19- الزهراء، زغاشو فاطمة (2014) مصدر سابق
20- الصائغ، نبيل دنون، الائتمان المصرفي، دار الكتاب العالمية، بيروت لبنان، بدون سنة نشر.
21- زايدة، دعاء محمد (2006) مصدر سابق
22- - الهزاع، إياس بن إبراهيم، (2019) أحكام التسهيلات الائتمانية في الفقه الاسلامي، دار الميمان للنشر والتوزيع، الرياض- السعودية، ص40، ط1.
23- سالم، شيماء مهدي ابراهيم (2019) تقييم كفاءة معايير منح الائتمان وعلاقتها بالأداء المالي بالتطبيق علي البنوك، العدد الرابع، الجزء الثاني، المجلد 20، ص96- 122.
24- بدارين، لؤي (2019) مصدر سابق
25- عبد العليم، سارة (2012) دور القروض المصرفية في تحقيق الربحية للبنوك التجارية، دراسة حالة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، قسم علوم التسيير، الجزائر.
26- بدارين، لؤي (2019) مصدر سابق
27- سالم، شيماء مهدي ابراهيم (2019)
28- بالكور،2015، ص 190).
29- بن بخمة، إدريس (2016) دور القروض المصرفية في تمويل المشاريع في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسة حالة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح – ورقلـة.
30- سالم، شيماء مهدي ابراهيم (2019)